



بقلم: عبد الوهاب البدر
المدير العام ورئيس التحرير

بإنتهاء عام 2008 يكون الصندوق الكويتي قد أكمل سبعة وأربعون عاماً في مجال التعاون الإنمائي. وقد إستطاع الصندوق خلال تلك الفترة من تقديم ما يزيد عن 745 قرصاً بشروط ميسرة بمبلغ حوالي 14.5 مليار دولار أمريكي لتمويل مشروعات إنمائية في 101 دولة من الدول العربية والدول النامية الأخرى. وذلك فضلاً عن تقديم المنح والمساعدات الفنية لتمويل أنشطة كالدراسات والخدمات الفنية لدعم جهود الدول والمؤسسات المستفيدة في تنفيذ العمليات الإنمائية وبناء قدراتها الذاتية. وقد واجهت التنمية خلال تلك السنوات تحديات تمثل بعضاً منها في أزمة المديونية عام 1982، والأزمة المالية التي تعرضت لها دول آسيوية عام 1997، وأخيراً أزمة الغذاء العالمية وكذلك الأزمة المالية حيث ظهرت كل منهما في وقت تحتاج فيه الدول النامية، وخاصة الدول الأقل نمواً إلى قيام شركائها في التنمية بتعزيز التعاون معها وتقديم مزيد من الموارد المالية والمعونات الفنية لتمويل العمليات والمشروعات والبرامج اللازمة لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. ففي الوقت الراهن هناك العديد من الدول النامية، وخاصة الدول ذات

سبعة وأربعون عاماً من النشاط الإنمائي



الدخل المنخفض والتي تعاني من العجز الغذائي، وهي دول بحاجة في المدى القصير إلى مساعدات غذائية عاجلة، كما أنها بحاجة ماسة إلى تطوير وتنمية قطاع الزراعة في الأجلين المتوسط والبعيد المدى، نظراً لأهمية هذا القطاع في توفير فرص العمل والسلع الغذائية للمواطنين وتحسين مستويات معيشتهم. ليس هذا فحسب، بل أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب في ضوء الإنجازات حتى الآن قيام الدول والمؤسسات المانحة بتجديد وتأكيد دعمها وتعزيز جهودها في مساعدة الدول النامية، لتمكينها من تخطي الصعوبات والتحديات الناجمة عن الأزمة المالية الراهنة، إذ في غياب استمرار الدعم المطلوب فإن ذلك يحد من الآمال المعقودة بشأن تحقيق الأهداف المنشودة، وهو ما يقتضي تجنبه نظراً للأبعاد السلبية الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن ذلك على دول وشعوب الدول النامية المعنية.

في ظل هذه المستجدات والتحديات يستمر الصندوق الكويتي في مسيرته الإنمائية ويدخل عامه الثامن والأربعين من التعاون الإنمائي والعمل على تعزيز دعمه لأولويات الدول المستفيدة من مساعداته، وخصوصاً في قطاعات الزراعة والتعليم والصحة وبرامج بنوك التنمية الوطنية والصناديق الاجتماعية التي تسهم في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر، والتي يتم من خلالها توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة، فضلاً عن إستمارة بالمساهمة في مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون لتحقيق وطأة المديونية عن كاهلها وتوفير موارد مالية إضافية تساعد على تمويل مشروعات وأنشطة تعزز من جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي مقدمتها هدف القضاء على الفقر والجوع.

